

خارج الفقہ

۳

۱۳-۷-۹۰ خاتمة فی سائر العقوبات

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فى أحكام الأبنية

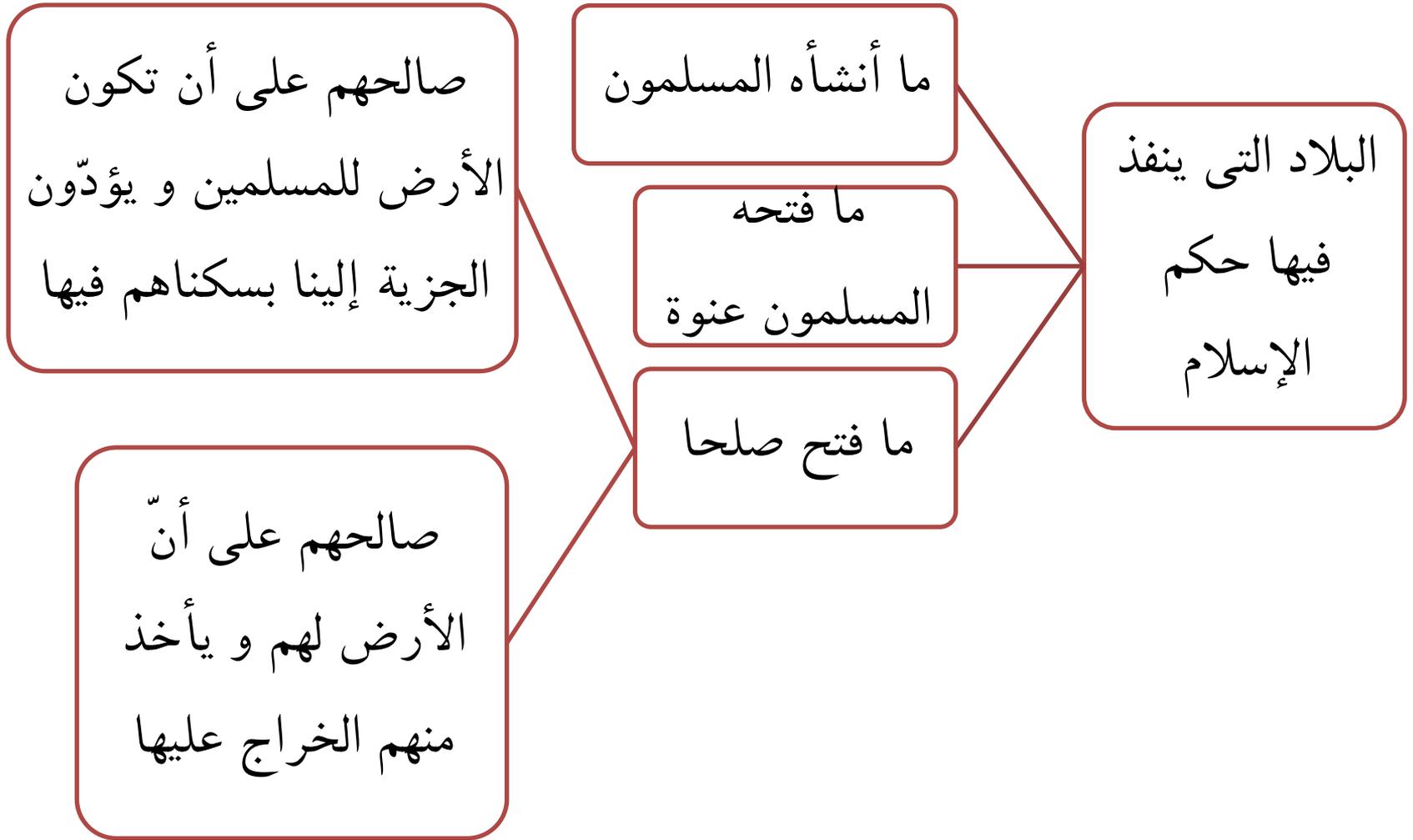
- مسألة ١ لا يجوز إحداث أهل الكتاب و من فى حكمهم المعابد فى بلاد الإسلام كالبيع و الكنائس و الصوامع و بيوت النيران و غيرها، و لو أحدثوها وجبت إزالتها على والى المسلمين.

القول فى أحكام الأبنية

- مسألة ٢ لا فرق فى ما ذكر من عدم جواز الاحداث و وجوب الإزالة بين ما كان البلد مما أحدثه المسلمون كالبصرة و الكوفة و بغداد و طهران، و جملة من بلاد إيران مما مصرها المسلمون أو فتحها المسلمون عنوة ككثير من بلاد إيران و تركيا و العراق و غيرها أو صلحا على أن تكون الأرض للمسلمين، ففي جميع ذلك يجب إزالة ما أحدثوه، و يحرم إبقاؤها كما يحرم الاحداث، و على الولاية - و لو كانوا جائرين - منعهم عن الاحداث، و إزالة ما أحدثوه، سيما مع ما ترى من المفساد العظيمة الدينية و السياسية و الخطر العظيم على شبان المسلمين و بلادهم.

القول فى أحكام الأبنية

- مسألة ٣ لو فتحت أرض صلحا على أن تكون الأرض لواحد من أهل الذمة و لم يشترط عليهم عدم إحداث المعابد جاز لهم إحداثها فيها، و لو انهدمت جاز لهم تعمیرها و تجديدها، و المعابد التى كانت لهم قبل الفتح و لم يهدمها المسلمون جاز إقرارهم عليها على تأمل و إشكال.



اجماع

قول ابن عباس

أنه بلد المسلمين

قول النبي ص «لا تبني الكنيسة في دار الإسلام، ولا يجدد ما خرب منها»

إعانة على الإثم

على ع «أن رسول الله ص نهى عن إحداث الكنائس في دار الإسلام

عَلِيٌّ ع أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الْإِسْلَامِ كَنِيسَةٌ مُحَدَّثَةٌ

المفاسد العظيمة الدينية و الخطر العظيم على شبان المسلمين و بلادهم

أدلة المنع

معابد اهل الكتاب فى دار الاسلام

• البلاد التى ينفذ فيها حكم الإسلام

– ما أنشأه المسلمون

– ما فتحه المسلمون عنوة

– ما فتح صلحا

• صالحهم على أن تكون الأرض للمسلمين و يؤدّون الجزية إلينا بسكناهم فيها

• صالحهم على أن الأرض لهم و يأخذ منهم الخراج عليها

معابد اهل الكتاب فى دار الاسلام

- مسألة ١٩٨، البلاد التى ينفذ فيها حكم الإسلام على أقسام ثلاثة:

معابد اهل الكتاب فى دار الاسلام

- أحدها: ما أنشأه المسلمون و أحدثوه و اختطّوه، كالبصرة و بغداد و الكوفة، فلا يجوز إحداث كنيسة فيها و لا بيعة و لا بيت صلاة للكفار، و لا صومعة راهب **إجماعاً**،

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- لقول ابن عباس: أيّما مصر مصره العرب فليس لأحد من أهل الذمّة أن يبني فيه بيعة، و ما كان قبل ذلك فحقّ على المسلمين أن يقرّ لهم «١».
- و في حديث آخر: أيّما مصر مصرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعة، و لا يضربوا فيه ناقوسا، و لا يشربوا فيه خمرًا، و لا يتخذوا فيه خنزيرا «٢».
- و لأنّه بلد المسلمين و ملكهم، فلا يجوز لهم أن يبنوا فيه مجامع الكفر.
- (١) سنن البيهقي ١: ٢٠١ نحوه. (٢) سنن البيهقي ١: ٢٠٢، المغنى ١٠: ٥٩٩ - ٦٠٠، الشرح الكبير ١٠: ٦٠٩.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و لو صالحهم على التمكن من إحداثها، بطل العقد.
- فأما ما وجد من البيع و الكنائس في هذه البلاد، مثل كنيسة الروم في بغداد، فإنها كانت في قرى لأهل الذمة فأقرت على حالها، أو كانت في برية فاتصل بها عمارة المسلمين. فإن عرف إحداث شيء بعد بناء المسلمين و عمارتهم، نقض.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- الثاني: ما فتحه المسلمون عنوة، و هو ملك المسلمين قاطبة، فلا يجوز أيضا إحداث كنيسة و لا بيعة و لا صومعة راهب و لا بيت صلاة للمشركين، لأنها صارت ملكا للمسلمين.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و أمّا ما كان موجودا قبل الفتح: فإن هدمه المسلمون وقت الفتح، لم يجر استجداده أيضا، لأنّه بمنزلة الأحداث في ملك المسلمين. و إن لم يهدموه، قال الشيخ رحمه الله: لا يجوز إبقاؤه «١».

- (١) انظر: المبسوط - للطوسي - ٢: ٤٦.

معابد اهل الكتاب فى دار الاسلام

- و هو أحد قولى الشافعى «٢»، لأنّ هذه البلاد ملك المسلمين، فلا يجوز أن تكون فيها بيعة، كالبلاد التى أنشأها المسلمون.
-
- (٢) المهذب - للشيرازى - ٢: ٢٥٦، الحاوى الكبير ١٤: ٣٢١ - ٣٢٢، الوجيز ٢: ٢٠٢، العزيز شرح الوجيز ١١: ٥٣٨، روضة الطالبين ٧: ٥١٠.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و الثاني: يجوز إبقاؤها «٣»، لقول ابن عباس: أيما مصر مصرته العجم ففتح الله على العرب فنزلوه، فإن للعجم ما في عهدهم. و لأن الصحابة فتحوا كثيرا من البلاد عنوة، فلو يهدموا شيئا من الكنائس. و لحصول الإجماع عليه، فإنها موجودة في بلاد المسلمين من غير نكير [١].
- (٣) المهذب - للشيرازي - ٢: ٢٥٦، الحاوي الكبير ١٤: ٣٢١ - ٣٢٢، الوجيز ٢: ٢٠٢، العزيز شرح الوجيز ١١: ٥٣٨، روضة الطالبين ٧: ٥١٠.
- [١] الأدلة المذكورة هنا وردت في المغنى ١٠: ٦٠٠، و الشرح الكبير ١٠: ٦٠٩ - ٦١٠ لأحد الوجهين للحنابلة في المقام، و ليس فيهما التعرض لقولي الشافعي.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- الثالث: ما فتح صلحا، فإن صالحهم على أن الأرض لهم و يأخذ منهم الخراج عليها، فهنا يجوز إقرارهم على بيعهم و كنائسهم و بيوت نيرانهم و مجتمع عباداتهم و إحداث ما شاءوا من ذلك فيها و إنشائه و إظهار الخمر فيها و الخنازير و ضرب الناقوس و الجهر بقراءة التوراة و الإنجيل، لأن ذلك لهم، و إنما يمنعون من الأشياء الستة السابقة من الزنا و اللواط بالمسلمين و افتتان المسلم عن دينه و قطع الطريق و إيواء عين المشركين و إعانتهم على المسلمين.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و إن صالحهم على أن تكون الأرض للمسلمين و يؤدّون الجزية إلينا بسكناهم فيها، فالحكم في البيع و الكنائس على ما يقع عليه الصلح.

معابد اهل الكتاب فى دار الاسلام

- فإن شرطنا لهم إقرارهم على البيع و الكنائس أو على إحداث ذلك و إنشائه، جاز، لأنّه إذا جاز أن يصلحهم على أن تكون الأرض بأجمعها لهم، جاز أن يكون بعض الأرض لهم بطريق الأولى.
- و إن شرطنا عليهم أن لا يحدثوا شيئاً أو يخربوها، جاز ذلك أيضاً.
- و لو لم نشترط شيئاً، لم يجز لهم تجديد شيء، لأنّ الأرض للمسلمين.
- و إذا شرط عليهم التجديد و الإحداث، فينبغى أن يبيّن مواضع البيع و الكنائس.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و أمّا البلاد التي أحدثها الكفار و حصلت تحت يدهم، فإن أسلم أهلها، كالمدينة و اليمن، فحكمها حكم القسم الأوّل.
- و إن فتحت عنوة أو صلحا، فقد تقدم إذا عرفت هذا،
- فكلّ موضع لا يجوز لهم إحداث شيء فيه إذا أحدثوا فيه، جاز نقضه و تخريبه، و كلّ موضع لهم إقراره لا يجوز هدمه.

معابد اهل الكتاب فى دار الاسلام

- فلو انهدم هل يجوز إعادته؟ تردّد الشيخ «١» فيه.
- (١) المبسوط - للطوسى - ٢: ٤٦.
- (٢) الهداية - للمرغينانى - ٢: ١٦٢، مختصر اختلاف العلماء ٣: ٤٩٧ - ١٦٤٧، العزيز شرح الوجيز ١١: ٥٣٩، المغنى ١٠: ٦٠٢، الشرح الكبير ١٠: ٦١٠.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و قال الشافعي: يجوز لهم إعادته - و به قال أبو حنيفة «٢» - لأنهم يقرّون عليها، و بناؤها كاستدامتها، و لهذا يجوز تشييد حيطانها و رمّ ما تشعت منها. و لأننا أقررناهم على التبقية، فلو منعناهم من العمارة لخربت «١».

- (١) الوجيز ٢: ٢٠٢، العزيز شرح الوجيز ١١: ٥٣٩، المهذب - للشيرازي - ٢: ٢٥٦، الوسيط ٧: ٨١، حلية العلماء ٧: ٧٠٦ - ٧٠٧، الحاوي الكبير ٣٢٣: ١٤، روضة الطالبين ٧: ٥١٠، المغنى ١٠: ٦٠٢، الشرح الكبير ١٠: ٦١٠.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

• و قال بعض الشافعيّة: لا يجوز لهم ذلك - و عن أحمد روايتان «٢» -
لأنّه إحداث للبيع و الكنائس في دار الإسلام، فلم يجز، كما لو ابتدئ
بناؤها،

• (٢) الكافي في فقه الإمام أحمد ٤: ١٧٩، المغنى ١٠: ٦٠٢، الشرح الكبير ١٠: ٦١٠.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و لقول النبي صَلَّى الله عليه و آله: «لا تبني الكنيسة في دار [١] الإسلام، و لا يجدد ما خرب منها» «٤» بخلاف رمّ ما تشعث، لأنه إبقاء و استدامة و هذا إحداث «٥».
- [١] كلمة «دار» لم ترد في الكامل - لابن عدى - و المغنى و الشرح الكبير.
- (٤) الكامل - لابن عدى - ٣: ١١٩٩، المهذب - للشيرازي - ٢: ٢٥٦، المغنى ١٠: ٦٠٢، الشرح الكبير ١٠: ٦١٠.
- (٥) المغنى ١٠: ٦٠٢، الشرح الكبير ١٠: ٦١٠، المهذب - للشيرازي - ٢: ٢٥٦، الوجيز ٢: ٢٠٢، العزيز شرح الوجيز ١١: ٥٣٩، الوسيط ٧: ٨١، حلية العلماء ٧: ٧٠٦ - ٧٠٧، الحاوي الكبير ١٤: ٣٢٣، روضة الطالبين ٧: ٥١٠.

معابد اهل الكتاب فى دار الاسلام

- [الأمر الرابع فى حكم الأبنية] الأمر الرابع فى حكم الأبنية و النظر فى الكنائس و المساكن و المساجد،
- لا يجوز استئناف أهل الكتاب المعابد كالبيع و الكنائس و الصوامع و بيوت النيران و غيرها فى بلاد الإسلام مع اشتراط ذلك فى ذمتهم، ضرورة بطلان عباداتهم، فهى بيوت ضلال حينئذ، بل لعل فى الإذن لهم به إعانة على الإثم

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و لو استجدت و جب إزالتها على الوالى سواء كان البلد مما استجده المسلمون و أحدثوه كالبصرة و بغداد و كوفة و سرمن رأى و جملة من بلاد الجزائر و نحوها مما مصرها المسلمون أو فتح عنوة أو صلحا على أن تكون الأرض للمسلمين إذ هي على كل حال ملك للمسلمين، بل فى المنتهى نفي الخلاف عن ذلك فى الأول، بل عن التذكرة و التحرير و غيرهما الإجماع عليه،

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- بل في محكى السرائر لا يجوز للإمام أن يقرهم على إنشاء البيعة أو الكنيسة أو صومعة الراهب أو مجتمع صلاتهم، و أنهم إن صالحهم على ذلك بطل الصلح بلا خلاف،
- و هو الحجة بعد ما في الدعائم * عن على عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه و آله نهى عن إحداث الكنائس في دار الإسلام»
- * دعائم الإسلام، ج ١، ص: ٣٨١

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و عن ابن عباس «٢» الذي من عاداته الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله «أَيُّمَا مِصْرَ مِصْرَهُ الْعَرَبُ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَنْ يَبْنِيَ فِيهِ بَيْعَةً، وَ مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فَحَقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَقْرَأَ لَهُمْ» وَ فِي آخِرِ «٣» «أَيُّمَا مِصْرَ مِصْرَتَهُ الْعَرَبُ فَلَيْسَ لِلْعَجَمِ أَنْ يَبْنُوا فِيهِ بَيْعَةً وَ لَا يَضْرِبُوا فِيهِ نَاقُوسًا، وَ لَا يَشْرَبُوا فِيهِ خَمْرًا، وَ لَا يَتَّخِذُوا فِيهِ خَنْزِيرًا» إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْحُكْمِ الْمَرْبُورِ وَ لَوْ بِضَمِيمَةِ الْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ،

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- نعم في المنتهى و المسالك و محكى التذكرة من غير نقل خلاف أن ما وجد من الكنائس و البيع في هذه البلاد مثل كنيسة الروم في بغداد فإنها كانت في قرى لأهل الذمة أقرت على حالها، و كذا الكلام في الثاني الذي قد صارت للمسلمين بالفتح أيضا، بل في المسالك نفى الخلاف عن عدم جواز الإحداث فيه و هو الحجة إن أريد به الإجماع بعد الخبر المنجبر بما عرفت، ضرورة صدق بلاد الإسلام على مثله.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- نعم لا بأس بما كان قبل الفتح و لم يهدمه المسلمون، فإن المشهور كما في المسالك جواز إقرارهم عليه، كالمحكي عن أحد قولي الشافعي، لما سمعته من المروى عن ابن عباس، بل في المنتهى الاستدلال عليه بآخر «١» عنه أيضا «أيما مصر مصرته العجم ففتحها الله على العرب فنزلوه فإن للعجم ما في عهدهم» و بأن الصحابة فتحوا كثيرا من البلاد عنوة و لم يهدموا شيئا من الكنائس، و كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله أن لا تهدموا بيعة و لا كنيسة و لا بيت نار، و بحصول الإجماع فإنها موجودة في بلاد الإسلام من غير نكير،

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- لكن عن الشيخ عدم جواز إقرارهم عليه، و لعله للإعانة على الإثم، و لا حجة في المروى عن ابن عباس، بل لا تصلح الشهرة جابرة له، على أن الثاني منه لا دلالة فيه، ضرورة قوله فيه «فإن للعجم ما في عهدهم» و هو غير الفرض، و كذا لا حجة في فعل عمر بن عبد العزيز بل و فعل الصحابة إذا لم يكن فيهم من يتأسى بفعله و معصوم من الخطأ مبسوط اليد،

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و الإجماع المزبور أقصاه الإقرار على ما نجده الآن في أيديهم من غير نكير، و لم نعلم ابتداءه و لعله كان في ذمتهم و عهدهم، أو كان من فعل سلطان الجور الذي قد أمرنا بإمضائه على حاله حتى يظهر الحق، أو غير ذلك، و على كل حال فهو غير الفرض الذي هو الجواز و عدمه واقعا في ابتداء الأمر بعد ملك المسلمين له عنوة، و لعله لذا كان ظاهر الفاضل في محكي التذكرة التردد حيث حكى القولين ساكتا عنهما.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و كذا لا بأس أيضا بما استجدوه من المعابد في أرض فتحت صلحا على أن تكون الأرض لهم و يؤدون الخراج، فإنه حينئذ يجوز إقرارهم على بيعهم و كنائسهم و بيوت نيرانهم و مجتمع عباداتهم و إحداث ما شاءوا من ذلك منها، و إظهار الخمر و الخنازير و ضرب الناقوس و غير ذلك مما يجوز للمالك فعله في ملكه مع عدم الشرط في متن الصلح عدم ذلك كله أو بعضه كما صرح به غير واحد، بل لا أجد فيه خلافا بل و لا إشكالا،

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و أما أرض الصلح التي تكون للمسلمين و هي القسم الثالث في المتن فكذلك لا يجوز لهم إحداث شيء فيها بعد أن صارت الأرض للمسلمين أيضا، لعموم النهي و غيره مما عرفت، كما أن في إقرارهم عليها ما سمعت أيضا،

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- نعم إن شرط في الصلح أن تكون السكنى لهم و الإحداث للبيع و الكنائس و غيرها و الإقرار على ما كان فيها كانوا على شرطهم الذي لا إشكال في جوازه للإمام عليه السلام إذا رأى المصلحة، كما يجوز له جعل الأرض كلها لهم فضلا عن بعضها، و ما تقدم عن السرائر من بطلان الصلح نافيا للخلاف فيه واضح المنع إن أراد ما يشمل المقام، على أن المحكى عنه هنا التصريح بالموافقة.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و على كل حال فقد قيل ينبغي أن يعين مواضع البيع و الكنائس و لا بأس به، و إن كان الظاهر عدم وجوبه، أما إذا اشترط عليهم عدم الإحداث و تخريب الموجود منها فهو على شرطه أيضا.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و من ذلك كله ظهر لك أن كل موضع لا يجوز لهم إحداث المعابد فيه ينقض لو أحدثوها فيه، و كل موضع جاز إقرارهم على ما فيه من المعابد لا خلاف في جواز رمها لو انشعب شيء منها، بل في المنتهى الاتفاق على جوازه، أما إذا انهدمت فهل يجوز بناؤها و كذا لو هدموها؟ فالمحكي عن الشيخ التردد في ذلك، من عدم صدق كونه إحداثا بل هو استدامة كما عن الشافعي و أبي حنيفة، و من النبوي «١» «لا تبني الكنيسة في الإسلام»

- (١) كتاب نصب الراية ج ٣ ص ٤٥٤

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- كونه كالأحداث كما عن بعض العامة، و لعله الأولى ضرورة عدم اقتضاء الإقرار على ما كان منها جواز تجديدها، فيبقى على حرمة التصرف في أرض المسلمين، نعم لو كانت الأرض لهم اتجه حينئذ الجواز.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- و إلى ذلك كله أشار المصنف بقوله و إذا انهدمت كنيسة مثلا مما لهم استدامتها جاز لهم إعادتها، و قيل لا يجوز و إن كنا لم نعرف القائل بالأخير منا، بل و الأول قبله، و إن كان قد عرفت أن الأخير منهما لا يخلو من قوة، و الله العالم.

معابد اهل الكتاب في دار الاسلام

- ١٢٥٢٧ - ٥ الجعفریات، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنِي مُوسَى حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الْإِسْلَامِ كَنِيسَةٌ مُحَدَّثَةٌ:
- وَرَوَاهُ السَّيِّدُ فَضْلُ اللَّهِ فِي نَوَادِرِهِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْهُ ص: مِثْلُهُ